جوهانسبرغ - جلسة GAC بخصوص تنفيذ اللائحة الجديدة (الجلسة الثانية)
الثلاثاء الموافق 29 يونيو 2017 – من الساعة 09:15 إلى الساعة 09:45 بتوقيت جوهانسبرغ
اجتماع ICANN رقم 59 | جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا

الرئيس شنايدر: طاب صباحكم جميعًا. أتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بليلة مريحة وهانئة بالأمس بعد ما قضيناه من عمل مكثف وبناء في نفس الوقت على البيان الرسمي.

ولا يزال أمامنا بضعة أشياء يجب العمل عليها اليوم ولها نفس الأهمية، وأحد هذه الأشياء هي مواصلة -- عفوًا، ما نقوم به من عمل على تنفيذ GAC للائحة الجديدة، وأيضًا استنادًا إلى الخبرات التي لدينا في الوقت الحاضر فيما يخص هذا المنتدى الأول للمجتمع والذي عقد صبيحة الثلاثاء، واسمحوا لي أن أعطي الكلمة إلى توم. فسوف يعرض عليكم طريقة مقترحة للتعامل مع هذه المسألة لمدة 25 أو 30 دقيقة التالية. شكرًا.

توم ديل: شكرًا لك، توماس.

طاب صباحكم جميعًا.

تتواصل هذه الجلسة من الجلسة الأطول التي عقدتها لجنة GAC حول تنفيذ اللائحة الداخلية الجديدة يوم الإثنين من الأسبوع الجاري، ويجب أن أقول بأنها تبدو وكأنها عقدت منذ وقت طويل الآن، لكن نعم، فقد عقدت يوم الإثنين الماضي فقط.

وسوف أستعرض معكم فقط القضايا التي تم تحديدها في الموجز والتي ووفرت إطار عمل لمناقشاتكم يوم الإثنين وأشير إلى ما أرى أنه قد يكون الأولويات.

فيما يخص المسألة رقم 1، أي مسألة مواصلة رئيس GAC تمثيل GAC في إدارة المجتمع صاحب الصلاحيات، أعتقد أنه كان هناك اتفاق بوجوب استمرار هذه المسألة بحيث تكون قضيتنا في الوقت الراهن.

وفيما يخص المبادئ الخاصة بمشاركة GAC في المجتمع صاحب الصلاحيات، ثمة وجهة نظر بين أعضاء GAC مفادها أنه قد يكون من الممكن اعتماد المبادئ في

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

التقارير الموجزة كإجراءات مؤقتة، وبانتظار المزيد من الأعمال بين الآن واجتماع أبوظبي، لكن لم يتم توضيح هذه المسألة بالكامل في نهاية الجلسة.

وينطبق نفس الشيء على البند 3 والبند 4 اللذين ترونهما على الشاشة. أي تطبيق المبادئ على منتدى المجتمع -- وسوف أعود إلى هذا الموضوع بعد قليل -- بالإضافة إلى إجراءات GAC بالنسبة للمشاركة.

إذن فإن الأمر في ذلك يتمثل فيما إن كنتم ترغبون في اعتماد المبادئ أو إجراءات المرحلة 1 و2 و3 المقترحة في التقرير الموجز كمبادئ وإجراءات مؤقتة أو اعتماد الاثنين معًا، وبانتظار المزيد من العمل، وعلى أمل الانتهاء من ذلك في أبوظبي أو ما إن كنتم ترغبون فقط في ترك هذه المسألة والتركيز فقط على العمل الإضافي.

وأرى أن هناك أمران آخران لهذه الجلسة ألا وهما الخطوات التالية حول رد GAC على المشكلة المطروحة في منتدى المجتمع، وهي الموافقة أو عكس ذلك وهو تعديل اللائحة الداخلية.

وفي هذا الصدد، ربما ترغبون في الحصول على مناقشة موجزة حول ذلك صباح اليوم لأنني أعتقد أن الغالبية منكم قد حضروا منتدى المجتمع.

برجاء عدم إغفال أن لدى GAC عدد 21 يومًا من نهاية اجتماع ICANN اليوم للتعبير عن وجهة نظر فيما يخص التعديل المقترح.

والآن سوف يتمثل اقتراحي في أن يتم إرسال ذلك في صورة طلب على قائمة GAC إلى الأعضاء من أجل الإشارة إلى ما يرغبون في القيام به، ولكن بالطبع فإننا نرحب باقتراحاتكم لأساليب أخرى، ولكن الوقت ينفد بالنسبة لرد من جانب GAC على تعديل اللائحة الداخلية.

أما المسألة النهائية التي أود اقتراحها هذا الصباح، إن أمكن ذلك، هو الاتفاق على نوع ما من العمليات من أجل المضي قدمًا في المشكلات القائمة على مستوى ما بين الجلسات، بهدف محاولة التوصل إلى نتيجة لبعض -- على الأقل بعضًا من هذه الأشياء في الاجتماع التالي، والمقترح المقدم في التقرير الموجز كان صغيرًا -- وكان إلى حد

ما في صورة مجموعة صغيرة مخصصة مكونة ربما من ثلاثة أو أربعة أعضاء من لجنة GAC من أجل العمل مع الرئيس ومع الأمانة العامة للمضي قدمًا بهذا العمل وتحسينه. وأعتقد أنه إذا تم الانتهاء من هذا الأمر، فسوف يكون هناك أمل في المضي قدمًا. أو أنكم قد سمعتم في الاجتماعات الأخرى مع الدوائر الأخرى، أو المجموعات الأخرى بما في ذلك GNSO، التي لا تزال تعمل على حل مشكلاتها أيضًا، ومن ثم فإن هذه المشكلات تمثل تحديًا وهي جديدة وليست فريدة أو مقتصرة على GAC. شكرًا لك، توماس.

الرئيس شنايدر: شكرًا. ومن ثم ليس لدي علم بأي حالة تالية، ولكن قد يتوجب علينا الاستعداد في أي وقت بإمكانية ظهور حالة تالية حيث يمكن أن يرفع شخص ما دعوى قضائية أو انتقال -- أو أن يقوم بإحالة دعوى قضائية حيث تتم مطالبتنا -- حيث ستتم مطالبتنا بمناقشة ذلك، وإلقاء نظرة عليه، ومن ثم أعتقد أن هذا الأمر بالتأكيد -- أو إذا كانت لدى مجلس الإدارة فكرة أخرى من أجل إجراء تغيير على اللائحة الداخلية بأنه من المفترض أن نلقي نظرة على ذلك، ومن ثم أعتقد أنه سوف يكون من الجيد للغاية إذا ما تمكنا اليوم وقبل أن نغادر من الاتفاق على مجموعة مبادئ وإرشادات مؤقتة على الأقل بالنسبة لكيفية العمل في المراحل المبكرة من العملية.

وربما نستغرق المزيد من الوقت بعد ذلك من أجل الحصول على الخبرات للتعرف على كيفية تطور هذا الأمر. أيضًا في حال كان لدينا -- أي شيء يأتي إلينا من خلال دعوى قضائية، فيجب أن نتبين ما يجب علينا فعله، وبعد ذلك يمكننا أن نناقش، إن جاز القول، ربما البنود الأقل إلحاحًا، ونواصل مناقشة ذلك في اجتماع أبوظبي.

ومن ثم أرى أن هناك بعض الطلبات المقدمة للتحدث إلى المشاركين في الاجتماع.

ممثلا الدنمارك وإيران.

ممثل الدانمارك: شكرًا لك، سيدي الرئيس.

عندما ناقشنا ذلك يوم الاثنين، فقد قدمت وجهات النظر الدنماركية فقط حول الجهة التي يجب أن تمثل GAC في الفترة البينية.

وفيما يخص المعايير، فأعتقد من الجانب الدنماركي أننا قد ذكرنا بأنه -- عدة مرات أننا فقط نعتقد أن من المناسب إن كانت هناك مضامين واضحة ومباشرة للسياسة العامة بأن على GAC أن تشارك، ومن ثم فإننا نود رؤية المعايير قد تغيرات في رقم 2. أو إذا لم يكن الأمر كذلك، فسوف نقرر ذلك في -- على أساس كل حالة على حدة.

وبالنظر إلى تغيير اللائحة الداخلية الذي رأيناه أمامنا والذي ناقشناه في السياسة -- في منتدى المجتمع صاحب الصلاحيات يوم الثلاثاء، أعتقد أن المناقشة كانت مفيدة للغاية، وما سمعته -- وقد كان ذلك من عضو مجلس الإدارة، كريس ديسيبان -- وهو أنه لم يكن هناك بالفعل أي تأثير على السياسة العامة جراء ذلك التغيير على اللائحة الداخلية. وهذا ما سمعته بشكل واضح للغاية. حيث قال بأنه قد تكون هناك بعض الجوانب الفعالة داخل مجلس الإدارة لهذا الأمر، ولكن لم يكن هناك حسب علمه أي تأثير على السياسة العامة هناك.

كما قال بأن هذا الأمر -بشكل أو بآخر- كان بمثابة حالة اختبار للمجتمع صاحب الصلاحيات.

وبالنظر إلى هذه المسألة من منظور السياسة العامة، ومن وجهة نظرنا نجد صعوبة في رؤية أن هناك أي تأثير على السياسة العامة هناك. فهذه مسألة إدارية تخص كيفية تنظيم مجلس الإدارة لنفسه. كما أن هذا -- لا يجب أن يكون شغلاً شاغلاً للحكومات. فهو على الأقل ليس الشغل الشاغل للحكومة الدنماركية.

أما على الجانب الآخر، فإننا -- إننا نقل ذلك إذا ما رأى مجلس الإدارة أنه أكثر فاعلية، ولن نكون حاضرين بالتأكيد من أجل إيقاف ذلك، ولكننا لا نتمكن الإقرار بأننا كحكومات نؤيد ذلك تحت ذلك العنوان المتمثل في أن لها تأثيرات على السياسة العامة لأننا لا نعتقد ذلك.

هذا هو الجانب الأهم في ذلك وربما كان ذلك أفضل، كما سمعت أحد الأسئلة التي طرحت حول السبب في عدم اقتراح مجلس الإدارة لتغييرات على اللائحة الداخلية ومن ثم لم تتم مشاركة المجتمع صاحب الصلاحيات في هذا النوع من الأشياء -- والتي لها تأثيرات ضئيلة بالفعل ولكنها ليست سوى مسألة كيفية تقسيم مجلس الإدارة للعمل فيما بين أعضائه.

أما بالنسبة للمرحلة 1 و2 و3 من منظور دنماركي، فإننا نرى أن من المهم أن تكون GAC مشاركة بشكل طبيعي وأن تكون لها القدرة على التعبير عن رأيها وأن تتم إحاطتها بكل المستجدات خلال تلك العملية ونحن نرحب للغاية بالتعليقات والمقترحات المقدمة من ممثل كندا بأن نصيغ النقطة رقم 5 بإيجابية أكثر، وألا نستخدم كلمة الاعتراضات الرسمية الثلاثة لكن إن كان هناك ثلاثة أعضاء في GAC يرغبون في إجراء مناقشة كاملة، فسوف نجري مناقشة كاملة.

أما بالنسبة للمشاركة في الجزء الخاص باتخاذ القرارات حيال هذا الأمر، فمن المهم هنا بالنسبة لنا أن تكون مشاركة GAC في ذلك قائمة على الإجماع الكامل. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل الدانمارك.

ممثل إيران؟

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

لقد قلت بالفعل جزءًا مما كنت أود قوله، وهو أن هذه إجراءات مؤقتة. ولا يهم إن قمت بوضعها في مكان ما في البداية. أو سيتوجب عليّ تعديل الفقرة 1 التي تقول بأن GAC قد وافقت ما لم يتقرر خلاف ذلك فيما بعد. أما في الوقت الراهن، فليست لدينا مشكلة في قيامكم بالتمثيل، ولكن ذلك يعتمد على طبيعة الموقف، لكن إذا ما وضعت في العنوان ما يدل على أن هذا إجراء مؤقت، فلن نجد أي صعوبة في ذلك.

والآن بالعودة إلى النقاط التي طرحها زميلنا من الدانمرك، أعتقد بالنسبة -- لقد تمت مناقشة المشكلة، نعم، التي طرحتها على مجلس الإدارة -- في اجتماع لجنة الترشيح حتى أنه يمكننا ترك ذلك، لكن أشار كريس ديسيبان كالمتعاد، أنه نعم أن هذا يتعلق بالكفاءة -- لكنني لا أعتقد أن هذا يتعلق بهذه المسألة، وينبغي علينا القول بأنها تتعلق بالسياسة العامة أم لا. لننتقل إلى هذا النوع من الممارسات لكي نكون أكثر دراية بالمناقشة. فلا ضير في ذلك. لا أعتقد أنها تضر في شيء. فلم نقم بمناقشة ما إن كان هذا الأمر يخص السياسة العامة أم لا يخص السياسة العامة. لن بشكل عام، نعم. وعلى الرغم من ذلك، من الصعب جدًا تحديد ما هي السياسة العامة، وما هو غير السياسة العامة. وقد تناولنا ذلك في العديد من الجوانب الأخرى كما أن هناك العديد من وجهات النظر حول المشكلات. ولا أعتقد أنه يجب علينا في هذه المرحلة التعليق على ما نقوم به بالنسبة لهذه الممارسة الأولى. لنتابع. لقد حضرتم الاجتماع الأول، وبعد 21 يومًا تقومون بإيصال القرار الخاصة بلجنة GAC فيما يخص ذلك، وهلم جرا.

أما البند التالي، إن تطرقنا إليه، فأن نقوم بالمراجعة على أساس كل حالة على حدة. ولا أعتقد أنه يتوجب علينا العودة مرة أخرى إلى القرار الصادر في المغرب. فالقرار صحيح وقائم على أساس كل حالة على حدة ويجب علينا عدم العودة إلى ذلك في أي مرحلة. ولا أعتقد ذلك فيما يتعلق -- بإجماع آخر، نعم، يجب علينا تقرير ما إن كانت هناك طريقة إجماع أخرى يمكن التعبير عنها كما قمنا في المبدأ التشغيلي. وفي الوقت الحالي -- لدينا حاليًا إجماع تام محدد. لا مشكلة في ذلك. لكن ربما يكون لدينا نوع آخر من الإجماع. والأمر الأكثر أهمية هو أنه لا يجب أن تقوم حكومة أو اثنتان أو ثلاث بمنع وحجم الأمر برمته. فهذا أمر خطير للغاية. وقد كان أحد شروط عملية النقل ألا تتم السيطرة أو الاستحواذ على المجتمع. ولكن بالقيام بذلك، فهذا يعني أنه لا تتوفر لديهم أية إمكانية أخرى. حيث يمكن لحكومة واحدة إيقاف كل شيء. لذا، ليس هناك طائل من ذلك. ومن ثم يجب علينا إيقاف العمل. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل إيران. والمملكة المتحدة؟

ممثل سويسرا: شكرًا لك، سيادة الرئيس. طاب صباحكم جميعًا. أنا جورج كانسيو، للعلم والاطلاع.

أعتقد أن من المعقول جدًا إجراء اختبار قيادة للمبادئ التي لدينا بالإضافة إلى الإجراءات التي لدينا كمقترح مطروح على الطاولة، وإذا فهمت الأمر بشكل صحيح، في خلال الأيام الـ 21 التالية من المتوقع أن نتخذ قرارًا كمشاركين في صنع القرار سواء بالامتناع أو التأييد أو الرفض بالنسبة لإجراء تغييرات على اللائحة الداخلية. وأعتقد أن من المهم تذكر هذا الأمر وأنه لكي ننجح في تمرير هذا التغيير على اللائحة الداخلية، فإن هناك عتبة وسقف عالٍ. لا أدري إن كان العدد هو ثلاثة أو أربعة تأييدًا للـ -- ثلاثة. ثلاثة مؤيدين ولا يزيد عن اعتراض واحد أو رفض واحد من المشاركين في صنع القرارات. ومن ثم أعتقد أنه -- يجب علينا التفكير مليًا في هذه المسألة.

وإذا ما قمنا -- إذا أجرينا اختبار القيادة ذلك، فإن ما أتوقعه هو قيام فريق القيادة، في ضوء المبادئ التي تقر على سبيل المثال لا الحصر بأننا سوف نقوم بإرشاد أنفسنا حول ما إن كان هذا الأمر له تأثيرات أم لا على السياسة العامة، وسوف يقدمون مقترحًا وسوف يرسلونه إلى GAC وبعد ذلك سوف نتخذ القرار.

وسوف نرى إن كان هناك أكثر من اعتراض واحد أم لا، وأيضًا -- طبقًا للخطوة 4 من الإجراء الذي يجري اقتراحه.

ومن ثم فإنني لا أرى أية مشكلة في القيام باختبار القيادة هذا بالنسبة لهذه المسألة، وهي ضارة بشكل أو بآخر، وحيث قد تكون لدينا وجهات نظر متباينة، سواء كان لها تأثيرات على السياسة العامة أم لا.

ولكنني أعتقد أن كريس ديسيبان قد أجاب بالفعل على سؤال واحد مقدم من جانبي وقدم مجموعة من الأفكار وأنا أفهم ذلك حيث إن لتلك الأفكار بعض الارتباط بالسياسة العامة. لكنني أعتقد أن الأكثر أهمية من ذلك، القرار الخاص بما إن كان لشيء تأثيرات على السياسة العامة أم لا فهو من القرارات التي يجب على مجلس الإدارة أو مقدم المقترح -- الفكرة أن يتخذها. والأمر يتوقف علينا. إذن لأنه -- على سبيل المثال، في

مقترح مستقبلي لرفض الميزانية، قد تكون منظمة الدعم أو اللجنة الاستشارية التي تقدم المقترح لا تتحدث حول أي من التأثيرات على السياسة العامة. لكن إذا كان من المقرر اقتطاع كل الميزانية على سبيل المثال المقدمة من أجل دعم GAC، فالطبع سوف يكون لذلك تأثيرات على السياسة العامة بشكل غير مباشر، ولكن تأثيرات قوية -- تأثيرات قوية للغاية. وفي هذه الحالة -- لن أخوض في التفاصيل إلى حد كبير -- أعتقد أن هذا بالطبع هو التحسين على وظائف تدابير المساءلة لمجلس الإدارة فيما يخص إجراء إعادة النظر وما له من تأثير على السياسة العامة.

لكن مرة أخرى، أعتقد أننا بالفعل -- في الوقت الحالي تتم مطالبتنا باتخاذ قرار. كما أن لدينا بعض الإجراءات البينية المطروحة على الطاولة. ويمكننا إجراء اختبار قيادة عليها، وسوف أكون مهتمًا للغاية بالتعرف على كيفية قيام فريق القيادة بإعداد المقترح، وكيفية تحفير ذلك، وكيفية قيامهم بهذا العمل الرائع. وأنا أثق في أن نواب الرئيس والرئيس لدينا -- في القيام بهذا الأمر على النحو الصحيح.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك ممثل سويسرا.

ممثل المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس. وأنا أتفق بشكل أساسي مع التعليقات التي قدمت في السابق.

وأعتقد أن منتدى المجتمع كان بمثابة بداية أولى ناجحة في هذا الأمر من حيث العملية وما إلى ذلك. وأنا أتفق مع قد قيل حولنا الآن في طرحنا للإجراءات البينية فيما يخص هذه المسألة الخاصة. وقد لاحظت مرور 21 يومًا من نهاية اجتماع جوهانسبرغ. ومن ثم فسوف يتوجب على فريق القيادة بالفعل البدء في العمل الجاد سريعًا جدًا من أجل

التشاور مع الأعضاء حول الموقف مرة أخرى. أما من حيث المضمون، أعتقد أن هناك مشكلة تتعلق بالمصلحة العامة. كما أعتقد أن تقرير الإحاطة الذي أعدته المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر ACIG قد بيّن هذا الأمر. فمناط كل ذلك يتعلق بتعزيز قدرة مجلس الإدارة على التعامل مع طلبات إعادة النظر، والتي تتعلق بحالات رفض إجراءات مجلس الإدارة أو إغفاله اتخاذ إجراءات. وبالطبع الطريقة التي يتم بها التعامل مع طلبات إعادة النظر هذه في الوقت المناسب، وقد لاحظت أيضًا في منتدى المجتمع وجود إشارة الآن إلى -- لحظة توقف من حيث الإطار الزمني، والتفسير الذي قدمه كريس ديسيبان حول الحاجة إلى تجميع المهارات القانونية وربما المهارات الأخرى ذات الصلة اللازمة من أجل التعامل مع طلبات إعادة النظر، والتي قد تكون معقدة إلى حد ما. وأعتقد أن جميع هذه الأشياء تم تفسيرها تفسيرًا شافيًا، وأعتقد أن من المصلحة العامة الطريقة التي يتم بها إجراء طلبات إعادة النظر، كما تعلمون، من المهم بالنسبة لهذه المنظمة رفع مستوى الكفاءة والشفافية بها وقدرتها من حيث المهارات والموارد اللازمة كي تتمكن من التعامل مع طلبات إعادة النظر. أي أن -- من المصلحة العامة أن تقوم ICANN بذلك بطريقة فعالة قدر الإمكان.

لذلك أعتقد أن تلك هي تعليقاتي في هذه المرحلة. أرجو أن يكون هذا مفيداً.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، ممثل المملكة المتحدة.

معي ممثل المفوضية الأوروبية وممثل الولايات المتحدة.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أنا كريس مونتي، من المفوضية الأوروبية.

في حقيقة الأمر، ملاحظاتي كانت موجهة ناحية ما قاله ممثل المملكة المتحدة للتو وتشير إلى ما لدينا في تقرير الإحاطة بخصوص التأثيرات على السياسة العامة وهو ما قد يتضح في هذه الحالة الخاصة.

كما سأعيد ما قيل ما بعض الملاحظات لمتحدثين آخرين فيما يخص الفرصة المتاحة أمامنا هنا من أجل اختبار العملية وبعد ذلك ربما نتعلم من هذه الممارسة. بالإضافة أيضًا إلى أنني أود تسليط الضوء على أن تفعيل المجتمع صاحب الصلاحيات قد يحدث للعديد من الحالات المختلفة. لكن في هذه الحالة الخاصة، فإننا نتحدث حول التغيير على اللائحة الداخلية الأساسية، ومن ثم أعتقد أن هذا الأمر أيضًا من الأشياء التي يجب النظر فيها، كما تعلمون، باعتبارها أمرًا له أهميته. ويجب أن نكون على دراية بأية تغييرات على اللوائح الأساسية وربما نكون جزءًا -- من -- نشارك في هذه الأشياء.

شكرًا جزيلاً.

الرئيس شنايدر: شكرًا.

ليتفضل ممثل الولايات المتحدة. بعد ذلك سوف ننهي الاجتماع.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكرًا. وقبل أن أبدأ مداخلتي على النحو الصحيح، هلا تفضلت بالتأكيد بأن هذه الممارسة التي نحن بصدد الدخول إليها الآن هي المرحلة 4 بالفعل من العملية؛ هل هذا صحيح؟

إننا نمارس صلاحيات المجتمع المتمثلة في الموافقة أو عدم الموافقة على مجلس الإدارة -- تغيير اللائحة الداخلية.

توم ديل: كلا. فما أفهمه أن هذا ليس -- هذه عملية موافقة وليست عملية من المرحلة 4، ومن ثم ما أفهمه هو أنها لن -- حسب الطريقة التي نظرت فيها لجنة GAC إلى هذه الصلاحيات من قبل، فلن تكون ممارسة لأي من صلاحيات المجتمع لكن هذه مسألة متاحة أمام التفسيرات، هذا رأيي.

توماس؟

الرئيس شنايدر: هذا سؤال وجيه.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: إذا ما نظرنا إلى صلاحيات المجتمع، نجد أن من بين صلاحيات المجتمع الموافقة على التغييرات على اللائحة الداخلية، أليس هذا صحيحًا؟

الرئيس شنايدر: أجل. إذن قد تكون مصيبًا. ومن ثم يجب علينا النظر في هذه المسألة.

بيت القصيد هو أنني أعتقد أن من الواضح إلى حد كبير بالنسبة لفريق القيادة أن الأخذ بالاعتبار أيضًا أن الحكومات المتعددة قد أصدرت في الماضي طلبات لإعادة النظر، وما لم نعتقد أن آليات المساءلة والحكومة الجيدة والتصحيح ليست من المصلحة العامة أو ليست من قضايا السياسة العامة فإن -- عندئذ تكون هذه بالطبع مشكلة وثيقة الصلة للغاية بالحكومة وهي بالطبع مسألة تتعلق بالسياسات العامة. هذه هي وجهة النظر التي يجب علينا اقتراحها عليهم في أي مما سنقدمه لكم.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: معذرةً؟ أنا آسف.

الرئيس شنايدر: نعم؟

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: لقد كنت بحاجة للحصول على هذا التوضيح قبل أن أقوم بمداخلتي. هل لي أن أواصل أو --

الرئيس شنايدر: نعم، بالطبع، تفضل.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: حسنًا. شكرًا. فهذا الأمر يساعد بشكل هائل في تحقيق فهم أفضل لما وصلنا إليه.

أريد فقط التوضيح -- وسوف أوجز في كلمتي. أنا لا أمانع تمامًا مثلما قال يوران، في المتابعة على أساس مؤقت وجعل هذه المسألة متميزة بشكل واضح للغاية. ولكن بقول ذلك، فيما يخص المبادئ، وعلى الأقل وفقًا لما يتم اقتراحه في الوقت الحالي، فإننا نرى أنه في المبدأ رقم 4، أننا بحاجة لأن ندرج ذلك هنا فيما نتحدث عنه هناك من المشاركة في ممارسة أي من صلاحيات المجتمع، وأننا سوف نتعامل مع أي حالة استنادًا إلى مزاياها، ولكن سوف يتقرر ذلك على أساس إجماع GAC. وهذا يتسق مع ما يتم اقتراحه، ومن ثم أعتقد أنه من باب الاتساق أن يتم إظهار هذا الأمر في المبادئ.

وبالإضافة إلى ذلك، عند النظر إلى الإجراءات الخاصة بالمرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، فإنني أوافق على وجوب بناء قدر من المرونة في هذه العملية، ومن ثم فإنني أقدّر ما يجري اقتراحه هنا، ولكن لدي سؤال حول الاعتراضات الرسمية الأكثر من ثلاثة. هذا الأمر يبدو اعتباطيًا إلى حد ما، العدد. وأنا شغوف حيال المبرر المنطقي لتحديد ثلاثة أو أكثر، وأيضًا إن كانت هناك ممارسة حالية يمكننا أن ننظر ونستمد منها في مقابل -- إن كان هذا، في حقيقة الأمر، اعتباطيًا -- في أن يكون لدينا سبب منطقي أكثر من الأرقام التي يتم اقتراحها هنا.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لممثل الولايات المتحدة.

بالنسبة للسؤال الأخير، لم نتعرض لمثل هذا من قبل، فإن أي شيء نقترحه هو اقتراح عشوائي بهدف أن يكون هناك -- هذا جديد.

ما لدينا، هو أن لدينا آليتان. واحدة حول كيفية الاتفاق على النصائح. أي حول الإجماع، والذي تم تحديده الآن كما لو كان إجماعًا في التعريف الخاص باللائحة، وبعد ذلك هناك احتمالية أخرى في الحصول على نصائح GAC طبقًا للائحة الداخلية. أما الأمر الآخر الذي لدينا فهو ما يخص الإجراءات المذكرة في الفقرة 53، وأظنه في المبادئ التشغيلية، والذي يؤكد على الالتزام بأغلبية بسيطة، يمكن للجنة GAC تغيير عملياتها -- إجراءاتها التشغيلية على أساس تحقيق أغلبية بسيطة.

وبالنسبة للنصائح، فقد كنا نعمل على مسألة الإجماع؛ بالنسبة للمشكلات التشغيلية، وقد كنا نعمل على أساس تحقيق أغلبية بسيطة.

هذان هم الشيئين اللذين لدينا على المستوى التاريخي. والفكرة المتمثلة في أن تكون هذه الاعتراضات لا تزيد عن ثلاثة ربما لا تتطرق إلى مسألة الأغلبية البسيطة، لأن ذلك ربما لا يكون قويًا بما يكفي لهذا الإجراء الجديد. ولكن أيضًا، وقد -- قد عبرت، عدم الالتزام بتحديد الإجماع لأن هذه ليست نصيحة، وكان الشعور العام متمثلاً في أنه لا يجب أن يكون من الممكن حجب المشاركة فقط بسبب معارضة دولة واحدة لها. إذن فقد كان هذا شيء من قبيل المقترحات. كما أننا اقترحنا أيضًا خمسة أو عشرة. لكن ثلاثة يبدو هو العدد الأصغر الذي رأينا أنه مشروع من حيث إنه إن كان هناك عدد كبير أو عدد صغير بشكل ملحوظ معارض، فربما يجب علينا عدم القيام بذلك، لكن إن كان عدد صغير للغاية، فلا يجب أن يمنع ذلك الأغلبية الكبيرة للغاية للآخرين.

إذن هذا هو الأساس المنطقي وراء العدد ثلاثة، لكن يمكننا بالطبع الحديد حول خمسة أو سبعة أو أي مما لديكم. وهذه -- فهذا أمر غير مطلق وثابت.

وكما قلت لكم، ما لدينا في القواعد الخاصة بالنصائح ولدينا قواعد بالنسبة لتطوير ووضع الإجراءات التشغيلية الخاصة بنا. هذا ما لدينا على المستوى التاريخي.

يجب علينا الآن إنهاء هذا الاجتماع، في حقيقة الأمر لأننا أخذنا خمس دقائق بالفعل من اجتماع مجموعة عمل تنفيذ مراجعة مجلس الإدارة-لجنة GAC.

سوف نقترح شيئًا عليكم كطريقة للمضي قدمًا قريبًا جدًا لأن لدينا 21 يومًا كما تعلمون جميعًا. أي بالنسبة لبعض الناس جزء من عطلاتهم، ومن ثم سوف ننظر في كيفية سير هذا الأمر. نعم. ويمكننا -- ربما إن أردنا فيمكننا المتابعة بعد هذه الجلسة مع مجموعة عمل تنفيذ مراجعة مجلس الإدارة-لجنة GAC وإعطاء هذه الدقائق الخمس إن كان هذا ما يردوه السادة المشاركون. لكن أعتقد أننا لا يمكن أن نترك زملائنا من مجلس الإدارة ينتظرون طويلاً.

إذن سوف نتوقف عن هذا الحد وأن أطلب من الزملاء من مجموعة عمل تنفيذ مراجعة مجلس الإدارة-لجنة GAC من جانب مجموعة عمل تنفيذ مراجعة مجلس الإدارة-لجنة GAC المجيء إلينا، وبعد ذلك ربما نواصل النقاش بعد هذه الجلسة.

شكرًا.

[نهاية النص المدون]